

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨١٠

الثلاثاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسن	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	أيرلندا	السيد كلي
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونزاليفيس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة غاسري
	فيت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فاري
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد راغوتاهاالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

## جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-18208 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل البوسنة والهرسك إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لوكوك، الموظف المسؤول، شعبة أوروبا وآسيا الوسطى، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لأوفاي المجلس بمعلومات عن الحالة في البوسنة والهرسك.

على الرغم من التقدم الذي أحرز في بعض المجالات، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة العامة في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بتوطيد السلام والمصالحة. والأهم من ذلك أننا لا نزال نشهد ممارسات لا تعالج آثار الماضي بل تسهم في الاستقطاب وتعيق آفاق الازدهار والاستقرار، لا في البوسنة والهرسك فحسب، بل في المنطقة أيضا. وتشمل هذه الممارسات حالات مستمرة من الروايات التحريفية والخطاب المثيرة للخلاف وإنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب المدانين وخطاب الكراهية.

وخلال زيارة المستشارية الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، السيدة وايريمو نديريتو، إلى البوسنة والهرسك في وقت سابق من هذا الشهر، التي استغرقت عشرة أيام، أعربت عن قلقها إزاء هذا الاتجاه ودعت إلى زيادة الالتزام ببناء الثقة والمصالحة، بدءا بالتفاهم والاحترام المتبادلين لحزن جميع الضحايا كأساس للحوار البناء بشأن سبل المضي بالبلد قدما.

وأثناء وجود المستشارية الخاصة في الميدان، سلطت الضوء على الدور الهام لجميع من يشغلون مناصب قيادية في الجمع بين الناس وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين والعمل على تحقيق المصالحة.

كما أشادت بالعمل الهام الذي يقوم به أبطال السلام المحليون في جميع أنحاء البلد، الذين يعملون على بناء الثقة داخل مجتمعاتهم المحلية، بما في ذلك في مجال التعليم. ويشكل عملهم في الجمع بين الناس في مجتمعهم المحلي المباشر أملا في المستقبل ويستحق التقدير والدعم الكاملين من السلطات ووسائل الإعلام والمجتمع الدولي.

وكما قال الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، فإن القادة السياسيين والدينيين والمجتمعيين والمربين وأفراد المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجميع أبناء شعب البوسنة والهرسك يقومون بدور حاسم في المضي قدما بصورة تعاونية بغية طي صفحة الماضي الصعب نحو مستقبل أكثر إشراقا.

ولا تزال البوسنة والهرسك، مثل بقية العالم، تواجه جائحة مرض فيروس كورونا غير المسبوقة وعواقبها. وقد حان الوقت الآن للتقارب والعمل معا وعلى جميع المستويات للتغلب على هذه الأزمة الصحية وإعادة البناء بشكل أفضل. وستواصل الأمم المتحدة دعم البوسنة والهرسك في تصديدها لكوفيد-١٩ وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

ولا يزال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يحفز عمل الأمم المتحدة في الميدان، دعما للسلطات في البوسنة والهرسك وشعب البوسنة. وبموجب إطار التعاون الإنمائي المستدام الجديد الذي تم توقيعه في أيار/مايو، التزمت الأمم المتحدة بدعم الحكومة وجميع أبناء شعب البوسنة والهرسك لكي يعيشوا حياة أطول وأكثر صحة وازدهارا وأمانا. وكما اتفقنا مع السلطات في البوسنة والهرسك، سيركز دعمنا على مدى السنوات الخمس القادمة على النمو المستدام والمرن والشامل للجميع؛ وخدمات نوعية وميسورة وشاملة للجميع في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية؛ والحوكمة التي تركز على الناس وسيادة القانون؛ ومشاركة المجتمعات المحلية والمواطنين من أجل التماسك الاجتماعي.

تمشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد إيرفي لوكوك على إحاطته اليوم. ونرحب بمشاركة وزيرة خارجية البوسنة والهرسك، السيدة بيسيرا توركوفيتش، في هذه الجلسة.

لقد اجتمعنا هنا بمبادرة منا لمناقشة الرسالة التي عممت في مجلس الأمن، والتي تفيد بأنه في ٢٧ أيار/مايو، يفترض أن كريستيان شميدت، وهو مواطن من جمهورية ألمانيا الاتحادية، قد عُين في منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. إن الاتحاد الروسي، بوصفه عضوا في اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك، لا يوافق قطعاً على تأكيد ذلك التعيين.

فمن المعروف جيداً أن الإجراء المتبع لتعيين الممثلين الساميين الذي تطور على مر السنين إجراء منطقي وشفاف وديمقراطي تماماً. والمرشحون تصادق عليهم اللجنة التوجيهية بموافقة الأطراف البوسنية ثم يوافق عليهم مجلس الأمن، وعادة ما يكون ذلك في شكل قرار معتمد.

لكن لم يحدث أي شيء من هذا القبيل في حالة السيد شميدت، على الإطلاق. واليوم نرى صورة مختلفة تماماً. فقد صادقت اللجنة التوجيهية على الفور اسم المرشح الوحيد، الذي ظهر فجأة، دون أي نوع من المناقشة. واختارت اللجنة أيضاً ألا تتجاهل آراء الاتحاد الروسي فحسب، بل آراء جميع الأطراف البوسنية. ولذلك، برز سؤال منطقي: هل يمكننا البدء في العمل على المصالحة الوطنية بإثارة صراع لا مفر منه يهدد بتفاقم الخلافات القائمة بين مختلف الكيانات؟

كما أضيف الوقود إلى النار بمناورات بعض زملائنا في مجلس الأمن، الذين قرروا، لسبب ما، الالتفاف حول المسألة في المجلس. أرسلت رسالة الممثل السامي الحالي فالنتين إنزكو المؤرخة ٣ حزيران/يونيه إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وتفيد أنه سيحل محله

وفي جميع تلك المجالات، نواصل العمل عن كثب مع شركائنا، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

وفي خضم الانقسامات وانعدام توافق الآراء، ثبت أن إحراز التقدم في البوسنة والهرسك كان صعباً خلال الفترة الماضية. ولا بد من بذل المزيد من الجهود للنهوض بالإصلاحات التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك في مجال سيادة القانون والإصلاح الانتخابي.

وعلى مدى السنوات الماضية، غادر العديد من الناس - بمن فيهم الشباب - البوسنة والهرسك بحثاً عن مستقبل أفضل في أماكن أخرى. وللشباب دور هام في تشكيل مستقبل البوسنة والهرسك. ويجب أن نسمع أصواتهم. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومة والبلديات ومنظمات المجتمع المدني لدعم تمكين المرأة والشباب. كما تدعم الأمم المتحدة عمل المكتب الإقليمي للتعاون الشبابي الذي يتخذ من تيرانا مقراً له، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والمصالحة بين الشباب في المنطقة، بما في ذلك في البوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في سراييفو، فيما يتعلق بتعيين ممثل سام جديد، فإن الأمم المتحدة ليست عضواً في اللجنة التوجيهية، وبالتالي لم تشارك في العملية. واسمحوا لي أيضاً أن أضيف، من باب الوضوح، أن الأمم المتحدة ليست من الدول الموقعة على اتفاق دايتون للسلام أو على مرفقه ١٠.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم البوسنة والهرسك في طريقها نحو السلام والتنمية المستدامين، وتتطلع إلى مواصلة عملها مع جميع أصحاب المصلحة في البوسنة والهرسك، فضلاً عن الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد والمنطقة قاطبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل،

ومن الواضح أن أي مرشح لهذا المنصب لا يحظى بتأييد مجلس الأمن والجانبين البوسنيين لن يفتقر إلى الشرعية فحسب، بل أيضا إلى الدعم السياسي اللازم للإسهام حقا في دعم تسوية سلمية. بل على العكس تماما، فإن تصرفات ذلك المرشح لن تؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى، وتفاقم الخلافات القائمة، وفي النهاية تدمير جميع الإيجابيات التي تحققت خلال ربع القرن الماضي. هل هذا هو السيناريو الذي أردنا رؤيته عندما وقعنا على اتفاق دايتون؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** في هذه اللحظة، ربما أسيء استخدام امتيازاتي كرئيس للمجلس للرد مرة أخرى على الادعاء الذي سمعناه للتو بأن الرسالة المعنية لم توزع على أعضاء المجلس. وكما شرحت آخر مرة اجتمعنا فيها بشأن هذا الموضوع، وُجّهت الرسالة إلى الأمين العام. وقد تحدثنا إلى مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة وكان لدينا شعور قوي بأنه طالما أن الأمين العام هو المرسل إليه الرسالة، فإن الأمر متروك له لتعميمها. وعندما استغرق الأمر وقتا طويلا للقيام بذلك، قررنا أنه ربما يمكننا أن نفعل ذلك بصورة غير رسمية. ولكن لم تكن هناك نية سيئة وراء اعتمادنا لهذا النهج.

**السيدة غونزاليفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية):** سانت فنسنت وجزر غرينادين تشكر الموظف المسؤول عن شعبة أوروبا ووسط آسيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام، السيد إيرفي لوكوك، على إحاطته. ونقدر أيضا حضور السيدة توركوفيتش، نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الخارجية للبوسنة والهرسك.

ونبدأ بالإعراب عن تقديرنا للممثل السامي المنتهية ولايته، السيد فالنتين إنزكو، على عمله وإسهامه في أمن واستقرار البوسنة والهرسك، وعلى تعزيز العملية السياسية والتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام. ويظل الاتفاق ركيزة أساسية للسلام والاستقرار، بما في ذلك من خلال تهيئة بيئة مؤاتية للعودة الطوعية للاجئين وإدماجهم في المجتمعات المحلية.

في ١ آب/أغسطس كريستيان شميدت، ولكن لسبب ما لم تعمم هذه الرسالة. لم يتم تعميمها إلا بعد إثارتنا المسألة وإصرارنا عليها. ولمدة ثلاثة أسابيع، بدا الأمر كما لو أن هذه الرسالة غير موجودة على الرغم من أن الجميع يعرف عنها. مثل هذه الحوادث لا تؤدي إلا إلى تعزيز الإحساس العام غير السار بشأن هذه المسألة.

وروسيا تسعى إلى دعم الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام ١٩٩٥ - اتفاق دايتون للسلام - لأن هذه المسألة لا يمكن بحثها دون منظور تاريخي. وكما هو معروف جيدا، مُرقت البوسنة والهرسك في بداية التسعينات بسبب حرب دموية أثرت على مجتمعها كله. وفقد الكثيرون أحبائهم ومنازلهم وعملهم. وفي عام ١٩٩٥، وضع اتفاق دايتون للسلام حدا لهذه المأساة الرهيبة. وقد وقعت الأطراف وكذلك الدول الضامنة. ولا يزال الاتفاق هو أساس السلام في البوسنة.

وواجبنا كأعضاء في مجلس الأمن هو أن نبذل كل ما في وسعنا للحيلولة دون تدمير هذا الإنجاز الهش. ولهذا السبب تحديدا، طرحنا مبادرة عقد جلسة اليوم. والواقع أن موقفنا بشأن الممثل السامي للبوسنة والهرسك - وإجراءات إنشاء هذه الوظيفة - محدد بوضوح في المرفق ١٠ من اتفاق دايتون ومعروف تماما. وينبغي ألا ننسى أن شعب البوسنة والهرسك هو الذي يملك سيادة البلد. ومصير البلد ومسار تنميته ينبغي أن يحددهما الشعب وليس الممثل السامي أو أي قوى خارجية.

ونحن مستعدون دائما للدخول في مناقشات صادقة بشأن أهم المسائل مع زملائنا في مجلس الأمن. والواقع أن تبادل الآراء ومحاولة إيجاد حل توافقي هما من أهداف مجلس الأمن. وبهذه الطريقة فقط يمكننا إيجاد حل للمشاكل. ولكن في هذه الحالة بالذات، نرى صورة مختلفة تماما: محاولة لتجنب مناقشة ترشيح الممثل السامي أو لتقييم نشاط مكتب الممثل السامي بشكل عام. ولذلك يمكن طرح السؤال التالي: لماذا نحاول الخداع والتحايل عندما لا يكون ذلك ضروريا؟

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر ممثل الأمانة العامة على إحاطته. وتحيط الصين علماً برسالة السيد إنزكو إلى الأمين العام بشأن اختيار الممثل السامي القادم للبوسنة والهرسك.

وقد حدد اتفاق دايتون للسلام دور مجلس الأمن في تعيين الممثلين الساميين. وفي الممارسة العملية، يؤيد مجلس الأمن التعيين إما بقرار أو في شكل رسالة من الرئيس. وقد أصبح ذلك ممارسة راسخة، وينبغي مواصلة احترام هذه الممارسة عند تعيين الممثل السامي التالي.

يتولى الممثل السامي المسؤوليات الهامة المتمثلة في الإشراف على تنفيذ اتفاقات دايتون. ويؤثر عمل الممثل السامي على المصالح الأساسية للبوسنة والهرسك وشعبها، وله تأثير هام على الحالة في البلد. وفيما يتعلق بمسألة تعيين الممثل السامي، يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار الكامل آراء جميع الأطراف في البوسنة والهرسك. وتحيط الصين علماً بالاختلافات فيما يتعلق بإجراءات تعيين الممثل السامي التالي. وتشجع الصين جميع الأطراف المعنية على المشاركة الكاملة في المشاورات في هذا الصدد من أجل إيجاد حل معقول وممكن، ومساعدة الممثل السامي على أداء واجباته، والتمسك بسلطة مجلس الأمن، والإسهام في صون السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان الأوسع نطاقاً.

وفي آذار/مارس من هذا العام، اعتمد برلمان جمهورية صربسكا قراراً يدعو إلى الإغلاق الفوري لمكتب الممثل السامي. وينبغي أن يؤخذ ذلك القرار على محمل الجد. فمنذ توقيع اتفاق دايتون للسلام قبل ٢٥ عاماً، تغيرت الحالة في البوسنة والهرسك بشكل كبير. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد تقييم دور الممثل السامي وولايته لكفالة تكييف المفوضية مع الواقع الحالي واحتياجات شعب البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، ينبغي كفالة حقوق جميع الأطراف في البوسنة والهرسك. وما فتئت الصين تحترم سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، واختيار شعبها لمستقبل البلد. وتشجع الصين جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على مواصلة

ونحيط علماً بالقرار الذي اتخذته مؤخرًا المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بتعيين السيد كريستيان شميدت ممثلاً سامياً جديداً. كما نحيط علماً بالصعوبات التي واجهها مكتب الممثل السامي في الاضطلاع بولايته، ونأمل أن يتسنى تهيئة مناخ لجميع الأطراف للعمل معاً والتغلب على هذه المشاكل. ونسلم بالدور الهام الذي قام به أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، ولا يمكننا أن نغالي في تقدير ذلك الدور الذي سيواصلون القيام به في الإسهام في كفالة الدعم الدولي لاتفاق دايتون للسلام.

ولا يمكن المبالغة في تقدير قيمة عمل مجلس الأمن في استقرار شعب البوسنة والهرسك وأمنه على المدى الطويل. لقد شهدنا قيمة جهودنا الموحدة والمنسقة على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية. وهذا العمل مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى، حيث يحاول شعب البوسنة والهرسك التعافي من الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الهائل الناجم عن جائحة مرض الفيروس التاجي. وفي هذا الصدد، يشجع وفدي أعضاء مجلس تنفيذ السلام على العمل بروح من التعاون والتنسيق المتبادلين والدخول في حوار بناء مع جميع الأطراف. ومن المستصوب التوصل إلى توافق في الآراء في صنع القرار وينبغي أن يكون ذلك هدفنا.

ونظراً للدور الحاسم الذي يؤديه مجلس الأمن في استقرار البوسنة والهرسك، كان من الحكمة التشاور مع المجلس بشأن هذه المسألة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، نقدر تماماً أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء ينبغي ألا يعرقل التقدم، وأن تكون المتطلبات القانونية لتعيين الممثل السامي الجديد قد استوفيت. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف من تجاوز الخلافات المحيطة بتعيين الممثل السامي الذي اختير حديثاً والعمل معاً.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لاستقرار البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، ولدور مكتب الممثل السامي. ومن الأهمية بمكان أن تعمل جميع الأطراف معاً من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، لأن ذلك يمثل الطريق نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ومن المؤسف أن التعيين الجديد قد أبرز الخلافات بين الكيانات المكونة للاتحاد. ونرى أن الخلاف بين أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بشأن تعيين الممثل السامي الجديد يحتاج إلى حل من خلال توافق الآراء، بما يتماشى مع اتفاق السلام.

لقد قطعت البوسنة والهرسك شوطاً طويلاً في بناء مجتمع متعدد الأعراق واللغات والثقافات والأديان. والمشاكل التي يواجهها البلد مماثلة لتلك التي تواجه على طريق بناء أمة تتألف من أشخاص من مختلف الأديان والأعراق واللغات. ونأمل أن تواصل الأطراف البوسنية العمل معاً بروح التوافق والنضج لمعالجة جميع المسائل المعلقة.

السيدة غاسري (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أنا أيضاً أشكر إيرفي لوكوك على إحاطته. ونرحب أيضاً بحضور وزير خارجية البوسنة والهرسك بيننا اليوم.

وتبين الاجتماعات نصف السنوية لمجلس الأمن أنه في حين أحرزت البوسنة والهرسك تقدماً في استقرارها على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، فإن الحالة لا تزال هشة. وهناك في الساحة ديناميات مثيرة للقلق. ولا تزال التوترات بين الطوائف مرتفعة. ويدعو بعض القادة إلى الانفصال، مما يهدد السلامة الإقليمية للبلد، وهو ما يتعارض مع اتفاق دايتون للسلام.

لقد أنشأ اتفاق دايتون للسلام، الذي شهد توقيعه فرنسا، منصب الممثل السامي لتيسير تنفيذ عنصره المدني. وليس المقصود أن يستمر منصب الممثل السامي إلى ما هو أبعد مما هو ضروري. فالهدف الذي حدده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في عام ٢٠٠٨ هو إغلاق مكتبه، مما سيشير إلى تطبيع أداء البلد. ولكن هذا الإغلاق لن يفيد البوسنة والهرسك إلا إذا استوفت الشروط والأهداف المحددة في ما يسمى بجدول أعمال ٢٠٠٥ في عام ٢٠٠٨. وقد أيد مجلس الأمن جدول الأعمال هذا باستمرار. غير أنه من الواضح أن جميع هذه الشروط لم تستوف بعد، كما أكدت التقارير الدورية للممثل السامي إلى مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، لا تزال الحالة السياسية في البوسنة والهرسك، هشة للغاية بحيث لا يمكن إغلاق مكتب الممثل

تعزيز الثقة السياسية المتبادلة، وتعزيز الوثام الوطني، والمضي ببناء الدولة قدماً. والصين على استعداد لمواصلة العمل مع البلدان الأخرى لتقديم الدعم والمساعدة لتحقيق هذه الغاية.

إن عملية السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك استغادت دائماً من اهتمام المجتمع الدولي ومساعدته، وخاصة مجلس الأمن، ولم يكن ذلك ممكناً لولا الاهتمام والدعم المستمرين من البلدان الأخرى. ونأمل أن تلتزم البوسنة والهرسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تقيم علاقات خارجية بروح من الصداقة وحسن النية، وأن تحترم بصدق سيادة البلدان الأخرى، وأن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الموظف المسؤول عن شعبة أوروبا وآسيا الوسطى في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، السيد إيرفي لوكوك، على إحاطته بشأن البوسنة والهرسك. ونعرب عن تقديرنا أيضاً لحضور وزير خارجية البوسنة والهرسك في جلسة اليوم.

لا يزال اتفاق دايتون للسلام هاماً لبناء السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك. وحتى يومنا هذا، يواصل الاتفاق تحديد الإطار لإيجاد حلول فيما يتصل بتسوية النزاعات بين المجموعات العرقية من خلال الحوار بين الأطراف على أساس المساواة والاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وتوافق الآراء.

وما برح مكتب الممثل السامي، بوصفه آلية مخصصة للمؤسسات الدولية، يشرف على تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق. ونعتقد أنه يتعين على مكتب الممثل السامي أن يواصل العمل مع جميع الأطراف بموضوعية لبناء الثقة للتغلب على جميع العوائق. وينبغي أن يظل التنفيذ السريع لجدول أعمال ٢٠٠٥ على رأس الأولويات.

ونحيط علماً بتعيين السيد كريستيان شميدت مؤخراً ممثلاً سامياً. ونأمل أن يعمل الممثل السامي القادم على بناء التماسك فيما بين جميع الأطراف.



وتشجع فييت نام بقوة احترام القانون الدولي، بما في ذلك تنفيذ المعاهدات الدولية. وقد أيدنا باستمرار الدور الذي يؤديه الترتيب الإقليمي، فضلا عن اتفاق دولي وإقليمي، في الإسهام في صون السلم والأمن الإقليميين، وفي الوقت نفسه، من أجل البناء مستدام، يجب أن تؤخذ في الاعتبار المسائل الإقليمية ومواقف وآراء البلدان المعنية مباشرة.

وموقفنا أيضا يتمثل في تأييد التسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة. والوساطة وسيلة هامة وفعالة؛ ومع ذلك يمكن أن تكون شاقة للغاية ومعقدة. فهي لا تتطلب قدرة شخصية فحسب، بل تتطلب أيضا الثقة والعلاقات الجيدة والتعاون مع جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بالمسألة المطروحة، نرى أن اتفاق دايتون للسلام والممارسات السابقة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن وقراراته، تشكل أساسا هاما لعملية السلام في البوسنة والهرسك في معالجة المسائل الناشئة.

ونأمل أن تلتزم جميع الأطراف بالتوصل إلى اتفاق من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك والمنطقة بأسرها على المدى الطويل.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته. وننوه بحضور نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة خارجية البوسنة والهرسك في هذه الجلسة.

إن المعلومات التي قدمها السيد لوكوك قيمة حقا وحسنة التوقيت. ونقدر الحصول على معلومات أساسية أكثر تفصيلا وأي معلومات أخرى تعتبر ذات صلة بأعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك توزيع الرئيس للوثائق من حيث الوقت والشكل المناسبين.

وتدرك المكسيك أهمية عمل مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك في تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون للسلام. وتبين المعلومات التي تم تبادلها في آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك (انظر S/2021/436) أن التقدم المحرز في تنفيذ خطة ٢+٥ قد كان

السامي. وبعد اثني عشر عاما على تعيينه في هذا المنصب، طلب السيد فالنتين إنزكو التحية. ونشكره بحرارة على التزامه الدؤوب تجاه البوسنة والهرسك. وفي ٢٧ أيار/مايو، قرر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام تعيين السيد كريستيان شميدت خلفا له. وابتعت إجراءات التعيين. وسيتولى السيد شميدت مهامه في ١ آب/أغسطس.

ولا تزال فرنسا مصممة على مواصلة العمل مع شركائها، ولا سيما البوسنة والهرسك، والموقعين وجميع الشهود على اتفاق دايتون، وأعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، والشركاء الإقليميين، دعما لسيادة البلد وسلامته الإقليمية وتنميته الاقتصادية والاجتماعية على طريق التكامل الأوروبي.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إيرفي لوكوك على إحاطته. وأرحب بوزير خارجية البوسنة والهرسك في جلستنا بعد ظهر اليوم.

لقد ظلت الحالة في البوسنة والهرسك تظهر صورة معقدة. ويشكل الخطاب المثير للخلاف وعدم الاستقرار السياسي والخلاف فيما بين الكيانات والطوائف تحديا خطيرا للسلام المستدام في البلد ووحدته ورخائه وللشعب كله. وقد زادت جائحة مرض فيروس كورونا الريبية من التوترات القائمة. ولذلك، من المهم أن تكثف البوسنة والهرسك جهودها للتصدي للتحديات المستمرة، وتحقيق الاستقرار في الحالة الاجتماعية والسياسية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين رفاه الناس وسبل عيشهم.

وفي سياق القيام بذلك، نرى أن جميع الأطراف بحاجة إلى الدخول في حوار بناء وتدابير لبناء الثقة. ويمكن للثقة والطمأنينة أن تمهدا الطريق للتغلب على الصعوبات، وتضييق الخلافات، وتعزيز المصالحة الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة البوسنة والهرسك بطريقة بناءة ومجدية، وفقا للقانون الدولي وتطلعات البلد وشعبه. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا أهمية احترام استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

اجتماعي وسياسي مؤات للعودة الطوعية للاجئين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

ختاماً، يعرب وفد بلدي عن تأييده لتعيين السيد كريستيان شميت ممثلاً أعلى للبوسنة والهرسك. ولكن من المناسب الإشارة إلى أهمية الممارسة الراسخة لمجلس الأمن في هذه المسألة التي تشمل إقرار ذلك التعيين بصدر قرار من المجلس وهو ما كان يحدث دائماً بتوافق الآراء في الماضي.

السيد شريف (تونس): أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد إيرفي لوكوك على إحاطته القيمة حول تطورات الوضع في البوسنة والهرسك. كما أرحب بمشاركة السيدة بيسيرا توركوفيتش، نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الخارجية للبوسنة والهرسك في هذه الجلسة.

يجدد وفد بلدي الترحيب بمختلف التطورات الإيجابية التي شهدتها الوضع في البوسنة والهرسك والتي سبق التطرق إليها خلال جلسة مجلس الأمن الأخيرة بشأن هذا الموضوع في أيار/مايو (انظر S/2021/436). كما نجدد دعمنا لكافة الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار وبناء السلام في هذا البلد. وندعو في هذا الإطار جميع الأحزاب السياسية إلى تجنب الخطابات السلبية ودعوات الانقسام التي تغذي النزعات العرقية وتهدد بشكل خطير عملية بناء السلام بأكملها. كما ندعو جميع القادة السياسيين إلى تغليب المصلحة الوطنية لجميع مواطني البوسنة والهرسك وتمهيد الطريق أمام جيل الشباب لبناء مستقبل أفضل على أساس الوحدة العرقية والثقافية.

كما يجدد وفد بلدي دعمه لجهود مكتب الممثل السامي وفقاً لاتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلاً عن جهود العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في إطار ولايتهما. ويدعو جميع الأطراف إلى مضاعفة الجهود لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وفي هذا الإطار، أخذ وفد بلدي علماً بالرسالة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل السامي للبوسنة والهرسك بخصوص

محدوداً. ويعتبر إحراز تقدم في تنفيذ الخطة هذه أمر أساسي ومطلوب بالنسبة لمشروع التكامل الأوروبي وإغلاق مكتب الممثل السامي في نهاية المطاف.

وتشدد المكسيك على أن الحوار هو السبيل الوحيد لحل أي خلاف وتؤكد مجدداً استعدادها لمواصلة العمل من أجل تحقيق السلام في البوسنة والهرسك.

السيد مامان سانني (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد إيرفي لوكوك، الموظف المسؤول عن شعبة أوروبا وآسيا الوسطى، على إحاطته الممتازة. وأرحب أيضاً بمشاركة السيدة بيسيرا توركوفيتش نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الخارجية للبوسنة والهرسك في هذه الجلسة.

لقد تابع وفد بلدي باهتمام العملية التي أدت إلى تعيين السيد كريستيان شميت ممثلاً أعلى للبوسنة والهرسك. ونأمل أن يعمل السيد شميت، وفقاً لولايته بموجب الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام بغية تحقيق السلام في البوسنة والهرسك، مع مختلف الأطراف لتعزيز السلام والاستقرار الدائمين وتنفيذ خطة عمل ٢٠٥.

تتيح فترة ما بعد الانتخابات في البوسنة والهرسك فرصة لإجراء الإصلاحات الدستورية والانتخابية اللازمة لضمان سيادة القانون، فضلاً عن شفافية النظام الانتخابي وشموله. علاوة على ذلك، وبينما يتأهب المجتمع الدولي للتطعيم ضد جائحة مرض فيروس كورونا، نحث مختلف المستويات الحكومية على تكثيف تعاونها وتنسيقه من أجل مواصلة برامج التطعيم وتعزيز نظام الرعاية الصحية.

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى إبداء التزام سياسي بناءً بإكمال تشكيل الحكومة والتعيينات على جميع مستويات السلطة لكي يتسنى تجنب حدوث شلل مؤسسي محتمل.

وتكتسي عودة اللاجئين والمشردين أهمية قصوى. ولذلك ندعو أصحاب المصلحة إلى العمل على جميع المستويات لتهيئة مناخ



تعيين السيد كريستيان شميت الذي سيخلفه ابتداء من ١ آب/أغسطس. وبهذه المناسبة أود أن أقدم بعبارة الشكر للسيد فلانتي إنزكو على الجهود التي بذلها طيلة الاثنتي عشرة سنة الماضية. كما يشجع وفد بلدي في هذا السياق جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها من أجل ضمان الاستقلال الذاتي الكامل للبوسنة والهرسك بخصوص تنفيذ خطة عمل ٢٠٥٠ وإغلاق مكتب الممثل السامي والخروج من دائرة الإشراف الدولي.

في الختام، اسمحوا لي بتجديد دعم تونس لكافة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك وتحقيق المصالحة بين مختلف المجموعات العرقية، واستعدادها للعمل مع مختلف الشركاء لدعم السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة وتحقيق تطلعات جميع مواطني البوسنة والهرسك إلى مستقبل أفضل.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد لوكوك على إحاطته المفيدة. وأرحب أيضا بمشاركة السيدة بيسيرا توركوفايتش نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الخارجية للبوسنة والهرسك في هذه الجلسة.

وأود أن أبدأ بتأكيد ما قلناه لدى مناقشتنا لمسألة البوسنة والهرسك قبل أقل من شهرين (انظر S/2021/436). تؤيد النرويج تأييدا كاملا مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك وعمله الجاري. ومن المهم أن يواصل الممثل السامي مهمة الإشراف على تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون للسلام لعام ١٩٩٥.

كما نغتتم هذه الفرصة لنشكر السيد إنزكو على التزامه وعمله الشاق على مدى سنوات عديدة من خلال دوره كممثل أعلى.

لقد أعلن مجلس الأمن مرارا التزامه بمبادئ خطة عمل ٢٠٥٠ بوصفها شرطا مسبقا لإغلاق مكتب الممثل السامي، على النحو الوارد مؤخرا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي في القرار ٢٥٤٩ (٢٠٢٠) الذي أُتخذ بالإجماع. وأيدت النرويج هذه المبادئ في بيانها في جلسة المجلس بشأن البوسنة والهرسك المعقودة في أيار/مايو

(S/2021/436، المرفق العاشر). ويجب على السلطات في البوسنة والهرسك أن تتخذ الخطوات اللازمة لإنجاز خطة عمل ٢٠٥٠. ونؤكد مرة أخرى أنه يجب الوفاء بالمتطلبات الثابتة منذ عام ٢٠٠٨ قبل إغلاق مكتب الممثل السامي.

وكما بيّنا في أيار/مايو ندعو إلى مواصلة الإصلاحات لضمان تحقيق الاستقرار والرفاه لجميع مواطني البوسنة والهرسك. ويجب على جميع الأطراف إعطاء الأولوية لتنفيذ الإصلاحات الشاملة بطريقة تعود بالنفع على جميع المواطنين. ويتطلب ذلك توفر الإرادة السياسية والقيادة. وندعو الحكومة أيضا إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين سيادة القانون بما يكفل تنمية البوسنة والهرسك بوصفها دولة تقوم على ذلك المبدأ الأساسي. ويشمل ذلك الامتثال لالتزاماتها الدولية بشأن حقوق الإنسان وتنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وترحب النرويج بمواصلة العمل الذي تقوم به العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

إن إسهامها في الحفاظ على الاستقرار وبيئة آمنة ومأمونة في البوسنة والهرسك أمر هام.

وأود أن أختتم مرة أخرى بتأكيد أننا نؤيد تأييدا كاملا سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وهيكلها الأساسي كدولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين. وفيما يتعلق بإجراءات تعيين الممثل السامي، نفهم من اتفاقات دايتون أن هذه القرارات تقع على عاتق اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام.

**السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد لوكوك على إحاطته، ولا سيما في غضون مهلة قصيرة كهذه.

البوسنة والهرسك حاليا في سلام، لكن لا يمكن اعتبار استقرارها أمرا مسلما به. لم يحقق البلد بعد كامل إمكاناته، كما سمعنا من السيد لوكوك، ولا سيما في تعزيز اقتصاده وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. ويؤدي مكتب الممثل السامي دورا أساسيا في رصد ودعم تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاقات دايتون، وكان للمكتب دور حاسم في

الخطوة إجراء إصلاحات عاجلة من أجل تحقيق بوسنة وهرسك مستقرة. وكما اتضح بجلاء للمجلس من مقدمي الإحاطات الذين اختارهم روسيا نفسها للمناقشة غير الرسمية في الاجتماع بصيغة آريا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإبرام اتفاقات دايتون، فإن الخطاب القومي لا يزال يقسم البلد ويحول دون إحراز تقدم حقيقي في الإصلاح. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمبادئ اتفاقات دايتون للسلام. لا مستقبل لأي من الكيانين خارج البوسنة والهرسك. إن التفكيك السلمي ليس خياراً. إن إعادة رسم الحدود في غرب البلقان ليست مطروحة على الطاولة.

واسمحوا لي أن أرد، إن جاز لي، على بعض الملاحظات السابقة التي أدلت بها وفود أخرى. ترى الولايات المتحدة أنه لا أحد هنا يحاول تقويض سلطة المجلس أو الالتفاف على إجراءاته. ونحن نرحب بدعم المجلس لتعيين الممثل السامي، ونتطلع إلى علاقة مثمرة، كما نأمل، بين الممثل السامي والمجلس. غير أن اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، وليس مجلس الأمن، هي التي تعين الممثل السامي. وقد أطلع المجلس الآن على رسالة الممثل إنزكو. في السابق، كما أشار البعض، كان هناك توافق في الآراء في مجلس الأمن بشأن تعيين الممثل السامي، واختار مجلس الأمن أن يرحب صراحة بالتعيين ويؤيده. غير أن ذلك لم يكن مطلوباً.

أود أن أختتم بالقول إن الولايات المتحدة تؤكد دعمها الثابت لبوسنة وهرسك ديمقراطية ومتعددة الأعراق وذات سيادة، ولدولة مستقلة ذات سلامة إقليمية لا جدال فيها، في طريقها صوب الاندماج الكامل في المجتمع الأوروبي الأطلسي.

**السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر السيد لوكوك على إحاطته وأن أنه بوجود السيدة توركوفايتش، وزيرة خارجية البوسنة والهرسك.

ونود أن نكرر دعوتنا السابقة إلى إجراء حوار بناء ومفتوح بين جميع طوائف البوسنة والهرسك. ونشجعها على مواصلة بذل الجهود، من خلال التفاهم المتبادل والحلول التوفيقية، لبناء جسور المصالحة وتعزيز الحلول التي تؤدي إلى التماسك الاجتماعي وبناء الأمة.

الاستقرار الذي شهدناه على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية. ويتعين على المكتب أن يوجه البوسنة والهرسك نحو تحقيق الأهداف التي حددتها بنفسها. إن البوسنة والهرسك الآمنة والمستقرة التي تتطلع إلى المستقبل، وتواصل العمل صوب الوحدة والمصالحة، في مصلحة مواطني ذلك البلد، فضلاً عن المجتمع الدولي.

وإذ تم إنشاء اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، وكما أكد العديد من أعضاء مجلس الأمن الآخرين قبلي، يجب على البوسنة والهرسك أن تقي بمعايير محددة - وخطة من خمسة أهداف وشرطين اثنين - لكي يرفع عنها الإشراف الدولي. وأشير، في هذا الصدد، إلى أن روسيا وافقت على هذه الخطة في عام ٢٠٠٨. وفي تناقض مع خطة ٢+٥ التي أيدتها سابقاً، يبدو أن روسيا تؤكد الآن أنه ينبغي إغلاق مكتب الممثل السامي. إن معارضة روسيا للممثل السامي الجديد لا تستند إلى القانون، ولكنها ترجع إلى أن موسكو لا توافق على تعيين ممثل سام جديد من حيث المبدأ. ولذلك، فلنكن واضحين بشأن سبب وجودنا هنا اليوم: فروسيا تسعى إلى الإغلاق الفوري للمكتب وتستخدم بعض الحجج القانونية الواهية لتحقيق ذلك الهدف.

وفي ٢٧ أيار/مايو، عين مجلس تنفيذ اتفاق السلام كريستيان شميت بوصفه الممثل السامي القادم للبوسنة والهرسك. وباستثناء روسيا وحدها، وافق جميع أعضاء اللجنة التوجيهية - كندا وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، التي تمثلها تركيا، والولايات المتحدة واليابان - على تعيينه. ولا تتطلب قرارات اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام الإجماع. واستناداً إلى استنتاجات مؤتمر تنفيذ اتفاق السلام لعام ١٩٩٦، لا يوجد دور حاسم لمجلس الأمن في عملية التعيين. وليس هناك ما يقتضي أن يتخذ مجلس الأمن إجراء لتأكيد تعيين السيد شميت. ويحظى الممثل السامي المعين شميت بدعم اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، باستثناء روسيا وحدها. ولذلك، فإن تعيينه ممثلاً سامياً مسألة منتهية.

وتعارض الولايات المتحدة أي مسعى للتفاوض على تغيير لخطة ٢+٥ أو جدول زمني لإغلاق مكتب الممثل السامي. وتشمل شروط

اللازمة لإنجاز خطة ٢٠٢٥. ووافقت اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام على المتطلبات التي يتعين على السلطات البوسنية تلبيتها لإغلاق مكتب الممثل السامي - وهي الأهداف الخمسة والشرطان.

وأخيراً، أود أن أشكر السيد إنزكو على خدمته المتميزة كممثل سام لسنوات عديدة.

**السيدة فاري (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد لوكوك على إحاطته وأرحب بوزيرة خارجية البوسنة والهرسك.

لا يزال دور الممثل السامي حيويًا ويحظى بدعم المملكة المتحدة الكامل. ولم تتحقق الأهداف الخمسة والشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي. وقد وافق جميع أعضاء اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام على هذه الأهداف والشروط، وأقرت بها سلطات البوسنة والهرسك وأيدها مجلس الأمن مرارًا وتكرارًا، وكان آخرها القرار ٢٥٤٩ (٢٠٢٠)، الذي اعتمد بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

ومن شأن عدم وجود ممثل سام في هذه المرحلة أن يشجع على المزيد من عدم الاستقرار في البوسنة والهرسك، مما يشجع الأطراف الفاعلة التي ترغب في إدانة الانقسامات ويبطئ تنفيذ الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها. وسيكون لذلك أثر سلبي على البوسنة والهرسك والمنطقة وسيعوق استمرار تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يستمر في تركيزه على تحقيق السلام والأمن المستدامين ودعم مكتب الممثل السامي إلى حين استيفاء الشروط المذكورة لإغلاق المكتب.

وكما ورد في رسالة السيد إنزكو إلى مجلس الأمن المؤرخة ٣ حزيران/يونيه، التي عُمت فيما بعد على أعضاء مجلس الأمن في ٢٤ حزيران/يونيه، عينت اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام السيد كريستيان شميت بالفعل ممثلًا ساميًا جديدًا للبوسنة والهرسك. وسيتولى مهامه في ١ آب/أغسطس.

وبصفتنا عضوًا في اللجنة التوجيهية، حضرنا الاجتماع الذي عقد في ٢٧ أيار/مايو حيث تم تعيينه. وأيد التعيين جميع أعضاء

وتحدث كينيا سلطات البوسنة والهرسك على بذل الجهود من أجل تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين التي حددتها اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام.

ونشجع جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الخطاب القومي والاستفزازي والمثير للخلاف، الذي يمكن أن يقوض سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية.

وندعو جميع الأطراف إلى العمل معًا وإعادة الالتزام بالتنفيذ الفعال لاتفاق دايتون للسلام. ونشجع أعضاء مجلس الأمن على العمل معًا بطريقة توافقية فيما يتعلق بمكتب الممثل السامي، الذي يؤيد وفدي دوره. **السيد كيلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر مقدم الإحاطة السيد لوكوك، من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وأرحب بوزيرة الخارجية توركوفايتش في مجلس الأمن.

تؤيد أيرلندا مكتب الممثل السامي وتعتقد أن دوره لا يزال حيويًا في العمل على بناء مستقبل مستقر ومزدهر للبوسنة والهرسك. هذا الاستقرار مهم في عملية الإصلاح المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ولذلك نرحب بقرار اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بشأن تعيين السيد كريستيان شميت ممثلًا ساميًا وننتقل إلى العمل معه. ونلاحظ الممارسة السابقة التي احتقن بموجبها مجلس الأمن بتعيين كل ممثل سام جديد. ونرى أن هذا التعبير عن الدعم السياسي خطوة هامة، ولكنها ليست ضرورية قانونيًا لكي يبدأ نفاذ قرار اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بتعيين ممثل سام جديد.

ونذكر بأن التقرير الذي أحاله الأمين العام في ٢٧ نيسان/أبريل (S/2021/409) أشار إلى أنه، بخلاف الاتجاه المشجع في مقاطعة بريتشكو، لم تحرز السلطات أي تقدم في تنفيذ خطة ٢٠٢٥، التي يعد إنجازها شرطًا مسبقًا لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونلاحظ أن المجلس كرر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في القرار ٢٥٤٩ (٢٠٢٠) دعوته السلطات المختصة في البوسنة والهرسك إلى اتخاذ الخطوات

الأطلسي. وعلى الرغم من أن البلد أحرز تقدماً في عدة مجالات على مدى ٢٥ عاماً، فإنه للأسف منقسم الآن بسبب التوترات السياسية. وينبغي لجمهورية صربسكا أن تكف عن الدعوة إلى الانفصال وأن تمتنع عن أي أعمال أو سياسات يمكن أن تزعزع استقرار البلد. لقد حان الوقت لوضع الخلافات جانباً والتركيز على خفض التوترات السياسية وتعزيز المصالحة.

لقد أعرب مجلس الأمن عدة مرات عن تأييده لخطة ٢٠٥ في المناقشة المتعلقة بالبوسنة والهرسك. ونظراً للحاجة إلى إصلاحات عاجلة وتصاعد الخطاب القومي والمثير للخلاف في البلد، فمن الواضح أن الشروط التي وضعت في عام ٢٠٠٨ في خطة ٢٠٥ لإغلاق مكتب الممثل السامي لم تتحقق بعد. وقد أكدت ذلك أيضاً التقارير المنتظمة التي قدمها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك إلى الأمين العام. ولذلك فإن استمرار منصب الممثل السامي ضروري للجهود المبذولة من أجل السلام والاستقرار في البلد إلى أن يتم الوفاء بشروط خطة ٢٠٥.

ونشكر الممثل السامي الحالي، السيد فالنتين إنزكو، على التزامه وجهوده في مساعدة البوسنة والهرسك لسنوات عديدة. لقد عينت اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام السيد كريستيان شميت من ألمانيا في ٢٧ أيار/مايو ممثلاً سامياً جديداً في البوسنة والهرسك. وتقرر أن يتولى منصبه في ١ آب/أغسطس. وليس هناك ما يقتضي أن يتخذ مجلس الأمن إجراء لتأكيد تعيين السيد شميت. إن القرار المتعلق بتعيين ممثل سام جديد يقع على عاتق اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. وكما أكد زميلي من فرنسا والولايات المتحدة من قبل، يجب احترام قواعد الترشيح هذه ولا حاجة إلى إجماع الآراء في اللجنة التوجيهية.

وأخيراً، نحث الأطراف في البوسنة والهرسك على الدخول في حوار وتهيئة بيئة مواتية للوحدة وتوافق الآراء والمشاركة البناءة لمصلحة المواطنين. ونشجع قادة الرئاسة على مواصلة السير بالبلد في الطريق نحو الاندماج الأوروبي.

اللجنة التوجيهية، باستثناء روسيا. لا تتطلب قرارات اللجنة التوجيهية الإجماع. وعلى أساس وجود دعم سياسي كاف في اللجنة التوجيهية للسيد شميت، أعلن في ٢٧ أيار/مايو أنه عينه رسمياً ممثلاً سامياً جديداً. وأكد المستشارون القانونيون في مكتب الممثل السامي أن هذا هو الإجراء الصحيح.

وليس مطلوباً في هذه الحالة تأييد مجلس الأمن من أجل إضفاء الصبغة النهائية على تعيين السيد شميت. وعملاً بالمرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام واستنتاجات مؤتمر تنفيذ اتفاق السلام، وتحديدًا استنتاجات عام ١٩٩٦، التي تنص على أنه في حالة وجود شاغر، وبعد مشاورات مع أعضاء مجلس تنفيذ اتفاق السلام، تعين اللجنة التوجيهية ممثلاً سامياً. إن القرار المتعلق بتعيين ممثل سام جديد يقع على عاتق اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. ولا يوجد دور حاسم للأمين العام أو لمجلس الأمن في عملية التعيين ولا يوجد شرط قانوني بأن يتخذ مجلس الأمن إجراء لتأكيد تعيين السيد شميت. وسيتولى مهامه بصفته الممثل السامي في ١ آب/أغسطس، سواء رحب المجلس بالتعيين أم لا، كما فعل في الماضي، عن طريق قرار أو تبادل للرسائل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا. وقبل أن أفعل ذلك، أود أن أوضح مرة أخرى أنها لم تكن رسالة موجهة من السيد إنزكو إلى مجلس الأمن؛ لقد كانت رسالة موجهة إلى الأمين العام. وهذا أمر هام بالنظر إلى مسألة التوزيع التي يجري تناولها هنا.

أشكر الموظف المسؤول عن شعبة أوروبا وآسيا الوسطى في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، السيد إيرفي لوكوك، على الإحاطة. وأرحب بمشاركة وزيرة خارجية البوسنة والهرسك في جلسة اليوم.

وأود أن أبدأ بإعادة تأكيد دعم إستونيا الكامل لمكتب قوي وفعال للممثل السامي، حيث أنه مساهم قوي في جهود البلد للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. وتؤيد إستونيا بقوة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونحن على يقين من أن مستقبلها مرتبط بالمسار الأوروبي -

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لسعادة السيدة بيسيرا توركوفيتش، وزيرة خارجية البوسنة والهرسك.

السيدة توركوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة مجلس الأمن بنجاح خلال شهر حزيران/يونيه.

وأود أن أؤكد لجميع الأعضاء الحاضرين هنا اليوم أن البوسنة والهرسك تتطلع إلى اليوم الذي يمكننا فيه إغلاق مكتب الممثل السامي في بلدنا. وللأسف، لم يأت ذلك اليوم بعد. وكما يعلم الأعضاء، وكما ذكر عدد قليل منهم، فقد تم الاتفاق على خطة ٢٠٥ في عام ٢٠٠٨. وقد حددت المتطلبات التي يتعين على سلطات البوسنة والهرسك الوفاء بها قبل إغلاق مكتب الممثل السامي. وفي حين أحرز تقدم في بعض المجالات، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل أن نتمكن من اعتبار أن المتطلبات قد تم الوفاء بها.

ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أهمية دور الممثل السامي في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك. إن عملية نقل المسؤولية إلى المسؤولين المنتخبين في البوسنة والهرسك عملية هامة، ولكن يجب أن تتم في الوقت المناسب عندما يتم الوفاء بجميع الشروط المسبقة المتفق عليها. إن الحالة السياسية في البلد، ولا سيما خلال الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك الأعمال والبيانات المؤسفة التي أدلت بها بعض الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك، توضح ضرورة أن يواصل مكتب الممثل السامي عمله الهام.

في العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإبرام الاتفاق الإطاري العام للسلام في دايتون وتوقيعه في باريس. وفي حين أحرز قدر هائل من التقدم، فإننا نحتاج إلى مواصلة تعزيز المؤسسات على مستوى الدولة واختصاصاتها، تمثيلاً مع دستور البوسنة والهرسك. وقد وجد بعض السياسيين أن مقاومة ومعارضة إما الممثل السامي نفسه أو عمل مكتبه أمر مفيد تماماً، وهذا أمر مؤسف.

وبدلاً من ذلك، يجب أن ينصب تركيزنا على مواصلة إنشاء إدارة قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها، فضلاً عن القدرة على مواجهة التحديات المقبلة.

كما يذكر الأعضاء، فقد قام المجلس التوجيهي لهيئة مجلس تنفيذ اتفاق السلام في ٢٧ أيار/مايو بتعيين الممثل السامي الجديد للبوسنة والهرسك رسمياً، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المقرر أن يتولى الممثل السامي المعين حديثاً مهامه في ١ آب/أغسطس. أدعو جميع أعضاء مجلس تنفيذ اتفاق السلام إلى الاستمرار في تقديم الدعم للممثل السامي في عمله الهام.

في غاية الأهمية أن يواصل مكتب الممثل السامي والممثل السامي نفسه عملهما مع شعب البوسنة والهرسك ومؤسساتها، وكذلك مع المجتمع الدولي، لضمان استمرار البوسنة والهرسك في السير قدماً على الطريق المفضي إلى بلوغها مستوى بلد ديمقراطي ومزدهر وفعال، بلد يسير بثبات على طريق اندماجه مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

اسمحوا لي أن أختتم ببياني باستخدام المصطلحات الطبية التي اعتدنا عليها خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. لم يكتمل بعد التحصين الجماعي للنظام السياسي والقانوني البوسني. وإذا ما توقفت الإجراءات التي كنا نتبعها بجد طوال السنوات الـ ٢٥ الماضية أو علقت، فإننا سنعرض أنفسنا لخطر إعادة العدوى وحدث طفرة خطيرة محتملة لن نتمكن من احتوائها وحدنا، مما يعني أن جميع جهودنا لوقف انتشار الفيروس ستذهب سدى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نطرح سؤالاً على الوزيرة توركوفيتش. وآمل ألا تأخذ المسألة على محمل شخصي، ولكنها مسألة نحن بحاجة إلى بعض التوضيح بشأنها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلبت نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الخارجية للبوسنة والهرسك الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيها الكلمة الآن.

**السيدة توركوفايتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أسأل ممثل الاتحاد الروسي عما إذا كان وزير خارجيته، السيد سيرغي لافروف، قد منحه السلطة لطرح السؤال الذي طرحه علي. ومن الواضح أنه إذا لم يكن لديه إذن من السيد لافروف، فسؤاله تعبير شخصي، وأنا لست على استعداد لتقديم إجابة عليه. ولكن إذا استطاع أن يثبت أن مسألة كهذه تأتي وفقاً لسلطة وزير خارجيته، فسأقول له إن كل ما صدر عني يستند إلى وثائق السياسة الخارجية الاستراتيجية المعتمدة في البوسنة والهرسك، والتي تشكل وثائق إرشادية لكل ما قمت به، وكل ما أقوم به، وكل ما سأفعله.

على الرغم من أن الذين يكونون البغضاء للبوسنة والهرسك، والذين يبذلون جهوداً متضافرة لمنعها من العمل، لن يتفقوا معي، وبالتأكيد إن الأغلبية توافقني الرأي. وقد وضعت الوثائق الاستراتيجية واعتمدتها جميع الشعوب المكونة الثلاثة ومواطنون آخرون في البوسنة والهرسك، بالتأكيد يؤيدون موقعي، ويتوقعون مني أن أمثل جميع الآراء، كما أفعل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** سأجيب بكل سرور على سؤال وزيرة توركوفايتش. ويمكنني أن أؤكد لها أنني مخول تماماً بالكلام باسم الحكومة الروسية. لقد أذن لي بذلك رئيس البلد، السيد فلاديمير بوتين. وقدمت أوراق اعتمادني إلى الأمين العام. ويمكنها أن تكون على يقين تام من أن كل ما أقوله في القاعة هو بيان رسمي باسم الاتحاد الروسي.

لا أعلم إن كانت تريد تأكيداً خطياً من السيد لافروف، بيد أنني أعلم أن هذه الرسالة ليست في حوزتها، إنما في حوزتنا، وهي موقعة من رئيس رئاسة البوسنة والهرسك. وتذكر تلك الرسالة، الموجودة

السؤال هو كما يلي: هل يعبر البيان الذي أدلت به اليوم عن مواقف جميع الكيانات المكونة للبوسنة والهرسك؟ هل نسقت موقفها مع رئاسة البلد، فإن كان الأمر هكذا، فكيف تم ذلك؟ والسبب من سؤالي ذلك أننا تلقينا رسالة من رئيس الرئاسة، السيد ميلوراد دوديك، تفيد بأنه ليس لها الحق القانوني في الإدلاء ببيان أمام مجلس الأمن نظراً لأن بيانها لم يتفق مع مواقف جميع كيانات البوسنة والهرسك.

كما نفهم، فإن أحكام اتفاق دايتون للسلام تقتض أن مسائل السياسة الخارجية مسؤولية مشتركة لجميع كيانات البوسنة والهرسك. ولهذا السبب يجب تنسيق بيانات البرامج هذه مع جميع الكيانات. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب علينا أن نستخلص أن كل ما قالته الوزيرة توركوفايتش اليوم ينبغي أن ينظر إليه بوصفه تعبيراً عن آرائها الشخصية. لكن من الواضح أن لها كل الحق في أن تشهر وجهات نظرها الشخصية؛ ومع ذلك، يبدو أن وجهات نظرها لا تجسد موقف البوسنة والهرسك.

نحن مقتنعون بأنه من المهم جداً التقيد بمبدأ احترام مصالح الكيانات والشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك والحفاظ على موقف متوازن. وبخلاف ذلك، فإننا بدلاً من حل المشكلة، لن نعمل إلا على مفاقة المواقف العدائية بين الأطراف.

لقد سمعنا في العديد من البيانات اليوم أنه تم الامتثال لجميع المتطلبات القانونية لتعيين الممثل السامي وأن مجلس الأمن لا يقوم بأي دور في هذه المسألة التي أغلقت الآن. وهذا أمر يثير الدهشة تماماً، كما كان الأمر عندما عيّنا ممثلين ساميين في الماضي، وكانت هناك حاجة إلى توافق في الآراء في المجلس التوجيهي ولم يشكك أحد في دور مجلس الأمن.

وكما ذكرنا سابقاً، لا تزال نفس الألاعيب غير المقبولة تمارس هنا. ولا يتم التوصل إلى آراء أعضاء المجلس التوجيهي والكيانات التي تشكل البلد، بل يجري الآن المضي قدماً في اتخاذ القرارات. ويمكنني القول الآن إن هذا التصرف لا يُضيف أية سلطة لمركز الممثل السامي شملت المدعى تعيينه.



السيدة توركوفايتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية):  
إن وزيرة خارجية بلدي لا تحتاج إلى موافقة أي عضو في الرئاسة لمخاطبة الحاضرين في هذه الجلسة. بيد أنه، إذا أراد شخص ما أن يضع قيوداً، فيجب أن تثار تلك المسألة داخل الرئاسة وينتق عليها الجميع. ولا أعتقد أن هذه مناقشة مثمرة، وأنا حقا لست على استعداد لمواصلة إضاعة وقت ممثل زملائي الروس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) إنني بالفعل أتفق مع ذلك البيان، كرئيس للمجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتفق معكم، سيدي الرئيس. وأنا بدوري لا أرغب في مواصلة هذه المناقشة. وأود فقط أن أشير إلى أننا في جلسة مفتوحة، وأن الأطراف المعنية بإمكانها مشاهدة الجلسة. ولذلك فلا أعتقد أن الأمر متروك لي لتحديد مدى سلطة الوزارة، أو الصفة التي يُفترض أنها تمثل بها البوسنة والهرسك في هذه الجلسة، أو البيانات التي هي مخولة أو غير مخولة بالإدلاء بها هنا. وأعتقد أن البوسنة والهرسك هي التي تقرر المسألة. وأنا واثق من أن هذه الجلسة ستراقب بعناية هناك. والأمر متروك لهم أن يقرروا بأنفسهم ما إذا كانت السيدة توركوفايتش مخولة أو غير مخولة بالإدلاء بالبيان الذي أدلت به.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

بالفعل، أن الوزارة توركوفايتش غير مخولة بالكلام باسم البلد بشأن هذه المسألة، أو بالإعراب عن موقفها بوصفها تمثل مصالح جميع الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك. هذه إجابتي على سؤالها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الخارجية للبوسنة والهرسك الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيتها الكلمة الآن.

السيدة توركوفايتش (البوسنة والهرسك) الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا أريد الدخول في مناقشة، ولكنني أود فقط أن أذكر زميلي الموقر بأن هناك ثلاثة أعضاء في الرئاسة، ومن أجل الإدلاء بهذا البيان، من الضروري الحصول على تأكيد من جميع الأعضاء الثلاثة، أو على الأقل من أغلبية أعضاء الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أسأل كيف يفترض بي أن أفسر ما قالته الوزارة توركوفايتش من فورها. لذلك، لكي أتكم باسم البوسنة والهرسك، تماما كما هو الحال داخل المجلس التوجيهي، لا يلزم في هذه الحالة توافق في الآراء، والحصول على الأغلبية يكفي. هل فهمي صحيح؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الخارجية للبوسنة والهرسك الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيتها الكلمة الآن.